Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/79/R.17
البند 11(جـ) من جدول الأعمال

30 July 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10–11 سبتمبر/أيلول 2003

جمهورية الكونغو الديمقراطية

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

Document # 339516
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة البلد		**iv**
موجز تنفيذي		**v**
استعراض شامل لحافظة الصندوق		**viii**
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي**	**1**
	ألف – الخلفية الاقتصادية	1
	باء – القطاع الزراعي: الفرص والعقبات	3
	جيم – ظروف الفقر الريفي: الفرص والقيود	6
	دال – الاستراتيجية القطرية للحد من وطأة الفقر الريفي	8
ثالثا –	**الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في جمهورية الكونغو الديمقراطية**	**9**
	ألف – عمليات الصندوق السابقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	9
	باء – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق	10
رابعا –	**الإطار الاستراتيجي للصندوق**	**12**
	ألف – الطابع الاستراتيجي للصندوق وتوجهاته المقترحة	12
	باء – الفرص الرئيسية للابتكارات وتدخلات المشروع	14
	جيم – النطاق وإمكانات إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والمبادرات القطرية والمحلية	15
	دال – الفرص المتاحة لإقامة صلات مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية ومتعددة الأطراف	15
	هاء – مجالات الحوار بشأن السياسات	16
	واو – مجالات العمل لتحسين أداء الحافظة	17
	زاي – الإطار المؤقت للإقراض وبرنامج العمل المستمر	18

APPENDIXES **الذيـــول**

الصفحة

1 **I. COUNTRY DATA**

الأول – البيانات القطرية

2 **II. LOGICAL FRAMEWORK**

الثاني – الإطار المنطقي

3 **III. INSTITUTIONAL MATRIX (SWOT) ANALYSIS**

الثالث – تحليل المصفوفة المؤسسي لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر

4 **IV. IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME**

الرابع – اتجاهات الصندوق العامة بالنسبة للبرنامج القطري المقترح

5 **V. DONOR ACTIVITIES AND PARTNERSHIP OPPORTUNITIES**

الخامس – أنشطة الجهات المانحة وفرص الشراكة

7 **VI. KEY FILE TABLES**

السادس – جداول الملفات الأساسية

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك كونغولي
1.00 دولار أمريكي	=	420 فرنك كونغولي
1.00 فرنك كونغولي	=	0.00238 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة البلد

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers of boundaries, or the authorities thereof

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

موجز تنفيذي

عرض عام

1 - في ديسمبر/كانون الأول 2002 وقعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على اتفاق بشأن تسديد متأخرات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق على هذه الاتفاقية قبل ذلك في دورته الثامنة والسبعين في أبريل/نيسان 2003، ولهذا السبب، وفي ضوء عملية السلام التي تمر بها جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن، كان الصندوق ينوي إعادة تنشيط حافظة مشروعاته في هذا البلد، بعد أن كان قد علقها في عام 1993.

2 - وحتى عام 2001، كان اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة كساد وهبوط، ولكن الحكومة بدأت منذ شهر مايو/أيار 2001 في تطبيق برنامج مرحلي للإنعاش الاقتصادي بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف إتاحة الاستقرار لإطار الاقتصاد العام عن طريق تحرير الاقتصاد، وكبح جماح التضخم، وخلق الظروف التي تفضي إلى استعادة النمو، وكانت النتيجة مشجعة، لاسيما في كبح جماح التضخم، واستقرار أسعار الصرف، وتحسن الإنفاق العام، والسيطرة على الديون.

الفقر الريفي

3 - في عام 2001، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 107 دولارات أمريكية. وكان 80% من السكان ينتمون إلى فئة الفقراء المدقعين، وكان الفقر منتشرا بين جميع فئات المجتمع في جميع أنحاء البلاد، وعلى الأخص في المقاطعات التي يسيطر عليها المتمردون. وترجع الأسباب الرئيسية للفقر إلى: (أ) تأثير الحرب؛ (ب) العزلة (حالة الطرق وإغلاق مجاري الأنهار)؛ (جـ) الحالة المزرية للخدمات والمرافق الاجتماعية؛ (د) ضعف إنتاجية الزراعة ومصايد الأسماك الصغيرة؛ (هـ) قلة فرص التسويق.

4 - في عام 2002، أصبح عدد السكان المعرضين للخطر يقترب من 20 مليون نسمة، أغلبهم يعيش في المناطق الريفية، وأصبح سوء التغذية أحد مشكلات الصحة العامة الخطيرة. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2000 أعلن برنامج الأغذية العالمي أن 33% تقريبا من السكان يحتاجون بشدة إلى مساعدات غذائية. وطبقا لما أعلنته منظمة اليونيسيف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن 34% من الأسر لا تملك أية احتياطيات غذائية، ويقدر عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بنحو 40% ، بينما يعاني 20% منهم من تأخر النمو الشديد.

القطاع الزراعي والتنمية الريفية

5 - يكاد إنتاج الأغذية يكون مسؤولية صغار المزارعين بالكامل ممن يمارسون الزراعة التقليدية في مساحات صغيرة من الأراضي. وأهم المحاصيل الزراعية هي الكسافا والذرة والفول السوداني، وهي تمثل 80% من الناتج الزراعي المحلي. وتحصل أهم المراكز الحضرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل كينشاسا ومبويى مايى، وكيسانغاني، ولوبومباشي على الأطعمة المحلية عن طريق مئات الألوف من التجار غير الرسميين، وقد تأثرت عملية

توريـــد الأغذية إلى المدن في التسعينات بخمسة عوامل، هي: (أ) الزيادة السريعة في عدد سكان الحضر بسبب انعدام الأمـــن في المناطق الريفية؛ (ب) انخفاض الطلب في الحضر بسبب انتشار الفقر في المناطق الحضرية؛ (جـــ) انقطاع توريـــد الأغذيـــة الأساســـية بيـــن شـــمال الـــبلاد وجنوبها عبر نهر الكونغو، مما أدى إلى زيادة أهمية Bas-Congo و Bandundu فـــي تزويد كينشاسا بهذه الأغذية؛ (د) تدهور حالة الطرق؛ (هـــ) التوسع السريع في الزراعة الحضرية وشبه الحضرية كاستراتيجية للبقاء على قيد الحياة.

6 – كانـــت سنوات الإهمال ونقص الاستثمارات والاضطرابات السياسية سببا في أن تعمل مؤسسات القطاع العام بصـــور ســـيئة أو أن تختفـــي تمامـــا من القطاع الريفي. ففي أغلب المناطق الريفية لا يمكن الحصول على الخدمات الاجتماعـــية والمشـــروعات الإنمائـــية الصغيرة إلا عن طريق المنظمات الدينية. ولكن منظمات المجتمع المدني بدأت تنتشـــر بسرعة منذ عام 1990. وأظهرت هذه المنظمات استعدادها للتعاون مع المزارعين ومع الجهات المانحة طوال التسعينات.

الدروس المستفادة من التجارب السابقة

7 – تأتـــي الـــدروس ذات الصلة من مصدرين: تجارب الصندوق السابقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (من ثلاثة قروض ومنحة واحدة من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة)، ومن الخبرة العامة للصندوق في التدخل في أعقاب الكوارث. وتشمل الدروس المستفادة من العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضرورة التقييم الواقعي لقدرة الحكومـــة علـــى الـــتمويل المشـــترك أثناء مرحلة التصميم مع القدرة على إدارة التكاليف المتكررة أثناء فترة ما بعد المشروع، وضرورة إعطاء أولوية فائقة للاستثمارات في البنية الأساسية للطرق وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والاعـــتراف بأهمـــية تعزيز قدرات مجموعات النساء الريفيات، حيث أن التدريب على الإدارة ومحو الأمية الوظيفية أمران ضروريان لجعل أنشطة المشروعات الأخرى أكثر فعالية.

8 – أما الدروس المستفادة في أعقاب الأزمات فتشمل ضرورة التركيز في البداية على الأنشطة التي تظهر نتائجها بعـــد فـــترة قصـــيرة، مع التركيز على الإنتاج الزراعي وتوليد الدخول، وأهمية تشجيع المبادرات المحلية، وضرورة التحول من مساعدات الطوارئ إلى التنمية عن طريق تركيبة مناسبة من المنح والقروض.

الإطار الاستراتيجي للصندوق

9 – ترتـــبط المحـــاور الاستراتيجية المقترحة لعمليات الصندوق في جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتباطا وثيقا بالإطـــار الاســـتراتيجي للصـــندوق وبالاستراتيجية الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا، والهدف العام هنا هو *تحسين الأمن الغذائـــي لدى المجتمعات المحلية لفقراء الريف بدعم التحول من مساعدات الطوارئ إلى التنمية*. أما الأهداف المحددة فهي:

- *دعم تنمية الإنتاج الزراعي*: بتوفير المدخلات (البذور المحسنة، ومبيدات الآفات، والأدوات الصغيرة وما إلى ذلك) وتشجيع التكنولوجيا المصممة لزيادة الإنتاجية؛

- *تحسين قنوات التسويق*: عن طريق الاستثمار في البنية الأساسية (الطرق المؤدية إلى المزارع، ومرافق الموانئ وما إلى ذلك) وتوفير معلومات السوق، وتحسين نظم تسويق السلع؛

- *تعزيز القدرات التنظيمية*: بين مجموعات صغار المنتجين لمساعدتهم في الحصول على فرص أفضل لدخول الأسواق وتحسين مستويات معيشتهم؛

- *زيادة فرص حصول المجتمعات المحلية الفقيرة على الخدمات الصحية والتغذوية:* بما في ذلك برامج التوعية بالوقاية من مرض الإيدز، بدعم كبير من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

10 – ويمثل تعزيز قدرات النساء وتشجيعهن على العمل، تحديا آخر. ولأن الرجال والنساء يقومون بأعمال مختلفة في المجالات الزراعية، ويحصلون في أغلب الأحيان على فرص متفاوتة من الخدمات، فلابد من أخذ هذه الفروق في الاعتبار في تصميم المشروع، وسوف يتبع الصندوق نهجا متكاملا يقوم على أساس إقليمي (يجمع بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وبين التنمية المجتمعية). وحتى يمكن إحداث تأثير ملموس وسريع، سوف يتم توزيع عمليات الصندوق مستقبلا على أساس جغرافي طبقا للمعايير الأربعة التالية: أن تتوافر بالمنطقة إمكانات زراعية كبيرة، وسهولة الوصول إلى الأسواق، وقدر ضئيل من الأمن، وألا تكون المنطقة قد حصلت على أية مساعدات حتى الآن.

البرنامج القطري المؤقت

11 – هناك برنامج مقترح يضم ثلاثة أو أربعة مشروعات، بتكلفة شاملة تتراوح بين 40 و50 مليون دولار خلال الأربع أو الخمس سنوات القادمة. وستكون القروض مصحوبة بمنح من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، مع السعي للحصول على تمويل مشترك، لاسيما من أجل الاستثمار في البنى الأساسية للنقل. كما ينبغي وضع برنامج للمنح، نظرا للتأخير المعتاد في عمليات القروض. ويمكن تقديم هذا الدعم في البداية في شكل مدخلات زراعية ضرورية ومعدات صيد للمجتمعات المحلية التي جردتها الحرب من أملاكها والتي لا تملك الحد الأدنى من الموارد اللازمة للعيش. ويمكن استخدام ذلك كأساس لاستئناف الأنشطة الإنمائية.

استعراض شامل لحافظة الصندوق

اسم المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	تاريخ إقرار المجلس التنفيذي	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	رمز المشروع	العملة	قيمة القرض/المنحة المعتمدة	المصروف
مشروع الذرة لأصحاب الحيازات الصغيرة	البنك الدولي	البنك الدولي	تيسيرية للغاية	17 سبتمبر/أيلول 1980	11 مايو/أيار 1981	30 يونيو/حزيران 1990	L - I - 47 - ZR	حقوق سحب خاصة	12 150 000	97
مشروع التنمية الزراعية في لولوا	البنك الدولي	البنك الدولي	تيسيرية للغاية	12 ديسمبر/كانون الأول 1984	7 فبراير/شباط 1986	30 يونيو/حزيران 1992	L - I - 160 - ZR	حقوق سحب خاصة	6 550 000	45
مشروع التنمية الزراعية في جنوب شابا	الصندوق	البنك الدولي	تيسيرية للغاية	28 أبريل/نيسان 1987	14 أكتوبر/تشرين الأول 1988	31 ديسمبر/كانون الأول 1994	L - I - 200 - ZR	حقوق سحب خاصة	6 050 000	65

جمهورية الكونغو الديمقراطية

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 – في ديسمبر/كانون الأول 2002، وقعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على اتفاق بشأن تسديد متأخرات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق على هذه الاتفاقية قبل ذلك في دورته الثامنة والسبعين في أبريل/نيسان 2003، ولهذا السبب، وفي ضوء عملية السلام التي تمر بها جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن، كان الصندوق ينوي إعادة تنشيط حافظة مشروعاته في هذا البلد، بعد أن كان قد علقها في عام 1993.

2 – تحتوي وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الأولى هذه على استراتيجية متوسطة الأجل لعمليات الصندوق في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي ترسي الأساس للدعم الذي سيقدمه الصندوق للكونغو في السنوات الثلاث أو الخمس القادمة. وهناك استراتيجية مقترحة للتدخل في أعقاب النزاعات لضمان التمويل من المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ إلى التنمية المستدامة. وقد أوفدت بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في فبراير/شباط 2003 لإعداد مشروع لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وأجرت البعثة مشاورات مع الحكومة والمزارعين والصيادين، ومع منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة. كما استفادت البعثة من نتائج حلقة العمل التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في نفس تلك الفترة بشان الحالة الراهنة للأمن الغذائي. وفي مايو/أيار، اعتمدت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في حلقة عمل، ضمت ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني، والمزارعين، والقطاع الخاص.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية

3 – تقع جمهورية الكونغو الديمقراطية في وسط[1] أفريقيا، وتغطي مساحتها 2.3 مليون كيلو متر مربع، وتحتل المركز الثالث من حيث المساحة بين دول أفريقيا كلها. وتتاخم حدودها حدود كل من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وكان عدد سكانها عام 2001 يبلغ 53.9 مليون نسمة، ومتوسط النمو السكاني 3.2% سنويا. ويعيش 70% تقريبا من مجموع السكان في المناطق الريفية، وإذا استبعدنا المدن الكبيرة، نجد أن متوسط الكثافة السكانية (22 فردا في الكيلو متر المربع) من أقل المعدلات في أفريقيا. فأعلى كثافة لسكان الريف توجد في Bas-Congo،

[1] تنقسم جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مقاطعات، ومراكز، وأحياء، وأقسام إدارية

والحـــزام الـــذي يربط بين كينشاسا-كويلو-مبويي ومايي-لوبومباشي، وشمال خط الاستواء، وكيفو. ويمكن القول بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية من أغنى بلدان أفريقيا، حيث توجد بها مصادر هائلة للمعادن، لاسيما النحاس والكوبالت والمـــاس واليورانيوم والقصدير والذهب والفضة والفحم والزنك والنفط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بها 6% من مجموع الغابـــات الموجودة في العالم، كما أن بها إمكانيات زراعية كبيرة. ولكن الأمر الذي يدعو للأسف، هو أن سوء الإدارة الاقتصادية وانتشار الفساد حالا دائما دون ترجمة هذه الإمكانيات إلى مستويات معيشة مرضية بالنسبة للسكان. ففي عام 2001، كـــان نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنحو 107 دولارات أمريكية، وفي نفس العام جاء مؤشر التنمية البشرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المرتبة 142 من بين 162 بلدا.

4 - ومنذ عام 1974 تقريبا وحتى عام 2001، كان اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية يمر بحالة ركود وهبوط. ولكـــن الحكومـــة-برياسة الرئيس الجنرال جوزيف كابيلا- بدأت منذ شهر مايو/أيار 2001 في تطبيق برنامج مرحلي للإنعـــاش الاقتصادي، بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بهدف إتاحة الاستقرار لإطار الاقتصاد العام عن طـــريق تحرير الاقتصاد، وكبح جماح التضخم، وخلق الظروف التي تفضي إلى استعادة النمو. وكانت النتيجة مشجعة، فقـــد انخفـــض التضـــخم مـــن 630% في نهاية عام 2000 إلى 10% فقط في عام 2002، واستقر سعر العملة، وزادت إيـــرادات الحكومـــة، واتخذت الحكومة عدة خطوات لتحسين إدارة الميزانية وزيادة ميزانيات خدمات الصحة والتعليم. وفـــي أعقـــاب هـــذه النتائج، وافق صندوق النقد الدولي في يونيو/حزيران 2002 على تقديم مساعدة قيمتها 750 مليون دولار إلـــى *الاعـــتماد الخاص بالحد من الفقر* وتحقيق التنمية. والهدف من مشروع الطوارئ متعدد القطاعات لإعادة التعمـــير والإحـــياء الذي سيستغرق تنفيذه ثلاث سنوات (أبريل/نيسان 2002 – يوليو/تموز 2005) هو إعادة الحياة إلى الاقتصاد الكونغولي وتنفيذ إجراءات عاجلة للقضاء على الفقر. وقد بدأ التمويل يتوافر عن طريق عدة جهات متبرعة، وعلى رأسها البنك الدولي.

5 - كـــان الديـــن الخارجي يقدر بنحو 12.9 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2000 (300% من الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي، و900% مـــن قـــيمة الصادرات)، وكانت المتأخرات تمثل 75% من إجمالي الدين. وفي ديســـمبر/كـــانون الأول 2002 كانت المتأخرات المستحقة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية 8.5 مليون دولار أمريكي تقريـــبا. وجمهورية الكونغو الديمقراطية من البلدان التي لها الحق في الاستفادة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقد تعهدت الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، ومن المنتظر اتخاذ قرار في هذا الشأن في عام 2003.

6 - زاد نصـــيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 34% عام 1990 إلى 58% عام 2000 بسبب الانخفاض الحـــاد فـــي نصـــيب قطـــاع التعدين (من 10% إلى 6.4%) والتصنيع (من 8.1% إلى 4.1%). وكانت الخدمات تمثل 26.4% مـــن الـــناتج المحلي الإجمالي عام 2000. وكان معدل نمو القطاع الزراعي فيما بين عام 1990 و2000 سالبا (-15%). وتراوحـــت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية (الأرز والقمح والزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية) حول 150 مليون دولار سنويا.

7 - أســـفر اتفـــاق لوساكا في أغسطس/آب 1999 عن وقف الحرب الأهلية التي بدأت بهدف إسقاط نظام موبوتو. ومنذ التوقيع على هذا الاتفاق أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية مقسمة بين الحكومة القطرية في الجنوب الغربي، وبيـــن عـــدة فصـــائل مـــتمردة – فـــي شـــمال وشـــرق الـــبلاد- تسيطر على 40% من مساحة البلد، وخلال الفترة

1999–2001، تدهــورت الأوضاع الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون بسبب النزاعات العرقية واختفاء الخدمات الاجتماعية تماما.

8 – وفــي ديسمبر/كانون الأول 2002، تم توقيع اتفاق السلام الثاني في بريتوريا. وينص هذا الاتفاق على توحيد الــبلد واقتسام السلطة بين الحكومة المركزية وباقي الموقعين على الاتفاق، وتتولى الحكومة الجديدة الإعداد لانتخابات برلمانــية. ومــنذ توقيع هذا الاتفاق، بدأت الأحوال تعود ببطء إلى طبيعتها في جميع أنحاء البلاد، وكان ذلك واضحا بشكل خاص في استئناف الملاحة في نهر الكونغو بين شمال البلاد وجنوبها.

9 – لاشــك أن التكالــيف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للحرب كانت باهظة. فعدد ضحايا الحرب في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون فقط يقدر بما بين مليونين وثلاثة ملايين من القتلى منذ أغسطس/آب 1998. أما الآن فإن بعثة من مراقبي الأمم المتحدة تتولى الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام.

10 – وابتداء من عام 2001، استأنفت أغلب الجهات المانحة تقديم مساعدتها الإنمائية. ومع عودة الحياة إلى طبيعتها فــي كثــير مــن أنحاء البلاد، ستشهد السنوات القليلة القادمة انخفاضا في مساعدات الطوارئ وتحولها إلى مساعدات للتنمية.

باء – القطاع الزراعي: الفرص والعقبات

11 – تتقســم أراضــي جمهوريــة الكونغو الديمقراطية إلى ثلاث مناطق زراعية–إيكولوجية رئيسية، هي: الوادي الأوســط، والهضــاب المحــيطة به، والمرتفعات الشرقية. ويروي نهر الكونغو– الذي يبلغ طوله 300 4 كيلو متر– وروافــده العديدة، الجزء الأوسط من البلاد. ويغطي الوادي الأوسط نحو ثلث مساحة البلد، مع وجود غابات استوائية ومستنقعات على جانبيه. وهذه المنطقة قليلة السكان، بعكس الهضاب المحيطة بالوادي والمغطاة بالسافانا، والتي تزدحم بالســكان. أمــا مــنطقة جــبال كيفو فإنها تتسم بكثافة سكانية عالية جدا، والأمطار التي تسقط على جمهورية الكونغو الديمقراطية تتسم بالغزارة والانتظام، وتسمح بزراعة محصولين في السنة.

12 – انخفــض الــناتج المحلي الإجمالي من الزراعة من 3.4 مليار دولار أمريكي في 1990 إلى 2.1 مليار دولار أمريكــي فــي 2000، أي بنســبة 38% وكان معدل الزيادة في إنتاج الأغذية (2% سنويا) أقل كثيرا من معدل زيادة الســكان (3.2% سنويا)، بسبب الدمار الهائل الذي لحق بمؤسسات الزراعة التقليدية والحديثة، فمنذ عمليات النهب التي حدثــت عــام 1993، أدى تدهــور البيــئة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية إلى انخفاض مساحة الأراضي الزراعية والعودة إلى زراعة الكفاف، لاسيما في مناطق خط الاستواء، والمقاطعة الشرقية، وما نييما، وشمال كاتانغا. وكان انعدام الأمن في نهر الكونغو سببا رئيسيا في الأضرار بالتسويق الزراعي والأمن الغذائي.

13 – بالنســبة لإنتاج الأغذية، فإنه يكاد يكون كله في أيدي صغار المزارعين الذين يعملون بالزراعة التقليدية فوق قطــع صــغيرة مــن الأراضي، فقد تركت أغلب المؤسسات الحديثة في أعقاب أعمال النهب في عامي 1991 و1993 والحــروب التــي حدثــت في عامي 1996 و2001. وأهم المنتجات الزراعية الآن هي الكسافا والذرة والموز والفول

السوداني، حيث تمثل كلها أكثر من 80% من الناتج المحلي الزراعي. ويلخص الجدول الثاني بالذيل السادس المشكلات التي واجهت المزارعين في مختلف المناطق الزراعية-الإيكولوجية في البلد.

14 - تحصل المراكز الحضرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأغذية المحلية عن طريق مئات الأولوف من التجار غير الرسميين. واهم المراكز الحضرية هي كينشاسا (8 ملايين نسمة) ومبوبي مايي (1.5-2.0 مليون نسمة) وكيانغانـــي ولوبومباشي (مليون نسمة تقريبا في كل منهما). ويتمتع هذا النظام غير الرسمي بمرونة فائقة. وقد تأثرت عملـــية توريد الأغذية إلى المدن في التسعينات بخمسة عوامل، هي: (أ) الزيادة السريعة في عدد سكان الحضر بسبب انعـــدام الأمـــن فـــي المـــناطق الريفية؛ (ب) انخفاض الطلب في الحضر بسبب انتشار الفقر في المناطق الحضرية؛ (جـــ) انقطـــاع توريد الأغذيـــة الأساسية بين شمال البلاد وجنوبهـــا عبر نهر الكونغو، مما أدى إلى زيادة أهميـــة Bas-Congo و Bandundu فـــي تـــزويد كينشاســـا بهذه الأغذية؛ (د) تدهور حالة الطرق؛ (هـــ) التوسع السريع في الزراعة الحضرية وشبه الحضرية كاستراتيجية للبقاء على قيد الحياة.

15 - يحـــتوي الجـــدول الثالـــث بـــالذيل السادس على مصفوفة تضم نقاط الضعف والقوة في المؤسسات الرئيسية الموجـــودة في المناطق الريفية، وبشكل عام، فإن المؤسسات العامة التي تعمل في مجال التنمية الريفية تتسم بالضعف الشديد من حيث المهارات التقنية والقدرات الإدارية وعدم توافر الموارد المالية والمادية، كما أن الموظفين المدنيين لا يكـــادون يتقاضـــون شـــيئا، سواء بالنسبة للمرتبات أو المزايا. كما أن الخدمات العامة لا يكاد يكون لها وجود خارج كينشاســـا. وكـــان هذا هو الحال طوال الجزء الأكبر من عصر موبوتو، ولكن الأمر ازداد سوءا في السنوات الأخيرة بحكـــم الحـــرب. وعـــندما كانـــت الثغرات الموجودة في تقديم الخدمات تجد من يسدها، كان ذلك يتم بمعرفة البعثات التبشيرية، وشركات القطاع الخاص (مزارع نخيل الزيت، وشركات الغابات، وما إلى ذلك) والمنظمات غير الحكومية التي تعمل بموارد متواضعة للغاية، والمبادرات التلقائية من جانب الأفراد والجماعات الصغيرة، وفيما يلي موجز لهذه الأوضاع.

16 - تعمل **وزارة الزراعة ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية** في المناطق الريفية من خلال مكاتب تفتيش إقليمية، وهـــناك خدمـــات يقدمهـــا أخصـــائيون فـــي المجـــالات التالية: الترويج للزراعة (الدائرة القطرية للترويج للزراعة) والإحصـــاءات الزراعية (الدائرة القطرية للإحصاءات الزراعية) وإدارة إنتاج البذور (الدائرة القطرية للبذور)، ومياه الـــريف (الدائرة القطرية لمياه الريف)، ومتابعة الطرق الريفية وإنشائها وإصلاحها وصيانتها (مديرية الطرق الريفية) وتنمـــية تربـــية الأســـماك بمعـــرفة الأسر (الدائرة القطرية لتربية الأسماك) وصيد الأسماك (الدائرة القطرية لمصايد الأسماك)، لاسيما على نطاق ضيق. وإلى جانب نقص التمويل الذي يكاد يكون معدوما، فإن الوزارة ووكالاتها المحلية تعانـــي مـــن نقص الموظفين، سواء من حيث أعدادهم أو كفاءاتهم. وقد تولت الدائرة القطرية لمياه الريف في السنوات الأخـــيرة عـــددا مـــن مشروعات مياه الشرب بمشاركة من منظمة اليونيسيف وعدد من المنظمات غير الحكومية، أما مديـــرية الطـــرق الريفـــية، فقد بدأت تعمل – بعد فتور طويل – في تنفيذ عدد من البرامج التي تحصل على دعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي والبرنامج البلجيكي للتعاون التقني. وبالنسبة للترويج للـــزراعة، فـــإن إنشاء الدائرة القطرية للترويج للزراعة – بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والـــزراعة والبنك الدولي – كان الخطوة الأولى في تنسيق النهج والأساليب في التسعينات ولكن توقف التمويل أصاب

عمل هذه الخدمات بالشلل، وإن كانت المساعدات المحدودة التي قدمتها الجهات المانحة خلال السنوات القليلة الماضية قد ساعدت بعض هذه الوكالات على العودة ببطء إلى تقديم خدماتها.

17 - **البحوث الزراعية**. يملك المعهد الوطني للدراسات والبحوث الزراعية سبع محطات للبحوث ومركزا للبحوث، أقيمت كلها في الأقاليم الزراعية – الإيكولوجية الرئيسية في البلد، وعندما توقفت المساعدات التي كانت تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلع التسعينات، واجه المركز عدة مشكلات مثل قلة الموارد المالية والمادية، وخسارة الكثير من موظفيه، أما الآن ومع ظهور أمراض في محصول الكسافا، فإن المركز يشارك بصورة متزايدة في تنفيذ برنامج لإنتاج كاسافا سليمة، وهو البرنامج الذي ينفذ بمساعدة تقنية من منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية وكونسورتيوم الشمال والشرق للتنمية الدولية، وهو كونسورتيوم يضم عددا من الجامعات الأمريكية.

18 - **المنظمات غير الحكومية**. حتى عام 1990 كانت الحكومة تقاوم بشدة قيام أي منظمات محلية غير حكومية. فتعبئة المجتمعات المحلية كانت مجالا قاصرا على نظام موبوتو ذات الحزب الواحد. وفي أغلب المناطق الريفية، كانت المنظمات الدينية هي الجهة الوحيدة التي تقدم الخدمات الاجتماعية وتشجع المشروعات الصغيرة، ولكن مع الخطوات الأولى للتحرر السياسي في أبريل/نيسان 1990، بدأت منظمات المجتمع المدني تنتشر بسرعة كبيرة. وطوال عقد التسعينات، أظهرت منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والجمعيات) استعدادها للعمل التشاركي مع المزارعين والجهات المانحة.

19 - يقدر عدد المنظمات غير الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يربو على 000 1 منظمة، ولكن أغلبها منظمات "وهمية". وهناك عدة أطر للمنظمات غير الحكومية، لعل أهمها: مجلس الكونغو الوطني للمنظمات غير الحكومية من أجل التنمية، واتحاد الكونغو للمنظمات المدنية غير الحكومية للشؤون الاقتصادية. ويتكون المجلس من 11 مجلسا إقليميا للمنظمات غير الحكومية، ويختص بالأنشطة الإنسانية وتنمية المجتمعات المحلية. أما الاتحاد فيعمل على مساعدة المنظمات غير الحكومية على التركيز في بعض الأنشطة مثل تسويق المنتجات الزراعية، وإصلاح الطرق الريفية وصيانتها باستخدام العمالة الكثيفة، وتنظيم المجتمعات المحلية وتقديم القروض الصغيرة.

20 - **مشروعات التنمية والطوارئ**. تتكون مشروعات المناطق الريفية الآن من عمليات طوارئ بصفة أساسية، مع مشاركة كبيرة من جانب المجتمع المدني، كما يساعد فيها موظفو وزارة الزراعة ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية. ورغم ضخامة العمل الذي يجري الآن، فإن الجهود المبذولة لا تلبي سوى جزءا صغيرا من الاحتياجات الهائلة للمجتمعات الريفية، أما مشروعات التنمية الريفية فهي قليلة جدا.

21 - وتنطوي العناصر الزراعية في "مشروع الطوارئ متعدد القطاعات لإعادة التعمير والإحياء" على أنشطة تهدف إلى تحقيق تأثير إنمائي سريع، مثل: (أ) عمليات طوارئ لإعادة إنتاج الأغذية؛ (ب) تحسين الأسواق بإصلاح المرافق الأساسية التي لها أولويتها؛ (جـ) بناء القدرات في القطاع الخاص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وجمعيات المزارعين) وبعض الدوائر الحكومية الهامة. وتتولى الوكالة المنفذة لهذا المشروع، وهي المكتب المركزي للتنسيق، تنظيم عمليات التوريد والاتفاق مع موردي الخدمات والإشراف على الجوانب المالية والإدارية لعملية التنفيذ.

ويتحمل خبراء وزارة الزراعة مسؤولية الجوانب التقنية. أما أعمال القطاع الزراعي فتنفذها المنظمات غير الحكومية. وقد نفذت المكونات الزراعية لهذا المشروع في المقاطعات الجنوبية من البلد. ومن المتوقع أن تنتشر هذه المكونات في جميع أنحاء البلد.

22 - **القـروض الصـغيرة في المناطق الريفية**. يتكون القطاع المالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن من 14 مصرفا (لا يواصل العمل منها الآن سوى ثمانية) و138 تعاونية للتسليف والادخار، تشرف عليها منظمتان راعيتان همـا: اتحـاد تعاونـيات التسليف والادخار، والاتحاد الوطني لتعاونيات التسليف والادخار. وقد بدأت حركة تعاونيات التسـليف والادخـار، (وأعضـاؤها من صغار التجار والمزارعين) في السبعينات. ففي عام 1987، كانت التعاونيات تسـتحوذ علـى مـا يعـادل 7% من المدخرات الموجودة في القطاع المصرفي، وفي التسعينات، أدت أعمال النهب، والتضـخم الهائل، والإجراءات النقدية غير الحكيمة إلى إضعاف النظام المالي – بما فيه التعاونيات – بصورة شديدة. وفـي التسعينات أيضا، أنشأت المنظمات غير الحكومية العديد من مؤسسات القروض الصغيرة لكي تتولى إدارة بعض الاعـتمادات التـي مولتها جهات مانحة. وتوجد أغلب هذه التعاونيات ومؤسسات القروض الصغيرة في مدينة كينشاسا وفـي مقاطعتي Bas-Congo وباندوندو. وهناك عدد قليل من الخطط بالنسبة للجزء الداخلي من البلد والمدن الرئيسية الأخـرى. وفـي السـنوات الأخيرة، بدأت مجموعات صغيرة (من النساء عادة) في مشروعات لاستغلال المدخرات الصغيرة في عمليات تمويل، مدفوعة في ذلك بنظام likilemba التقليدي (في لينغالا).

جيم – ظروف الفقر الريفي: الفرص والقيود

23 - في عام 2001، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 107 دولارات أمريكية، وكان 80% من السكان ينـتمون إلى فئة الفقراء المدقعين، وكان الفقر منتشرا بين جميع فئات المجتمع في مختلف أنحاء البلاد، وعلى الأخص فـي المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. وطبقا لتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن جمهورية الكونغـو الديمقراطـية لعـام 2000، فـإن نصـيب الفـرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998 كان أكثر من 107 دولارات أمريكـية في مقاطعات كينشاسا (323 دولارا) وكاتانغا (138 دولارا) وBas-Congo (127 دولارا) وكيفو الشـمالية (110 دولارات). وكانـت أفقـر المقاطعات هي المقاطعة الاستوائيـة (25 دولارا) والمقاطعـة الشرقية (31 دولارا) وبـاندوندو (32 دولارا) وكاساي الشرقية والغربية (81 دولارا)، والأسباب الرئيسية للفقر هي : (أ) تأثير الحـرب، (ب) العزلة (حالـة الطرق وإغلاق مجاري الأنهار)، (جـ) الحالة المزرية للخدمات والمرافق الاجتماعية، (د) ضعف إنتاجية الزراعة ومصايد الأسماك الصغيرة، (هـ) قلة فرص التسويق.

24 - وأسـفر مسـح أجـرته منظمة اليونيسيف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2002) عن وضع مؤشر للتنمية البشرية لكل مقاطعة. وكان ترتيب المقاطعات تنازليا كما يلي: (1) كينشاسا؛ (2) Bas-Congo؛ (3) كاساي الشرقية؛ (4) كاتـنغا؛ (5) كاسـاي الغربـية؛ (6) باندوندو؛ (7) مانييما؛ (8) كيفو الشمالية؛ (9) كيفو الجنوبية؛ (10) المقاطعة الاستوائية؛ (11) المقاطعة الاستوائية.

25 - كـان مجمـوع الأيدي العاملة في القطاعين العام والخاص لا يتعدى 000 593 نسمة في عام 1999، وهو ما يعكـس اختفاء القطاع الرسمي، وكان متوسط الأجر في القطاع العام في عام 2002 هو 15 دولارا أمريكيا في الشهر،

والسكان الذين في سن العمل إما يعانون من البطالة الكاملة أو من البطالة المقنعة في المناطق الريفية أو في القطاع غير الرسمي.

26 - **الأمن الغذائي**. في عام 2002، أصبح عدد السكان المعرضين للخطر يقترب من 20 مليون نسمة، منهم 16 مليونا من ضحايا الأزمات الاقتصادية، ومليونان من النازحين داخل البلد، و000 330 لاجئ، و000 700 أسرة تأوي النازحين. وأصبح سوء التغذية إحدى مشكلات الصحة العامة الخطيرة. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2000، أعلن برنامج الأغذية العالمي أن 33% تقريبا من السكان يحتاجون بشدة إلى مساعدات غذائية. وطبقا لما أعلنته منظمة اليونيسيف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن 34% من الأسر لا تملك أية احتياطيات غذائية، ويقدر عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بنحو 40% ، بينما يعاني 20% منهم من تأخر النمو الشديد.

27 - **التعليم**.طبقا لبيانات منظمة اليونيسيف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن ما يربو قليلا على نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و11 سنة يذهبون إلى المدارس، وتنخفض هذه النسبة إلى حدها الأدنى في المقاطعة الاستوائية ومقاطعة كيفو الشمالية (37% و34% على التوالي)، ولكنها ترتفع كثيرا بالنسبة لهؤلاء الأطفال في المناطق الحضرية (72%) عنها في المناطق الريفية (43%). وبالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ككل، فإن 31% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و11 سنة لم يذهبوا إلى المدرسة قط. ولم يعد نظام التعليم في جمهورية الكونغو الديمقراطية فعالا. فالمدرسون لم يتقاضوا مرتباتهم تقريبا منذ عشر سنوات، وليست هناك أية وسائل للتدريب أو لإعادة التدريب، ومنذ عام 1990 لا توجد أية استثمارات تقريبا في بناء المدارس أو مواد التعليم، كما أن الجهات المتبرعة تركز أساسا على الخدمات الصحية وتهمل التعليم. وكانت نسبة الأمية في عام 1998 تصل إلى 59% بين النساء و29% بين الرجال. ولاشك أن ضعف نسب الانتظام في الدراسة سوف يؤدي إلى زيادة نسبة الأمية.

28 - **الصحة**. كان متوسط العمر المرتقب عند الولادة في عام 1998 هو 46 سنة، مقابل 59 سنة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء ككل. ويرتبط هذا المستوى المنخفض بمعدل 127 حالة وفاة بين كل 000 1 من المواليد الأحياء و215 طفلا من بين كل 000 1 طفل، و000 2 حالة وفاة أثناء الولادة بين كل 000 100 حالة. وتعكس هذه المعدلات المرتفعة للغاية كارثة إنسانية حقيقية بسبب تأثير الحرب. فالنسبة التي تستطيع الحصول على الخدمات الطبية لا تتعدى 45% من مجموع السكان، بينما لا تتعدى نسبة من يحصلون منهم على مياه نقية للشرب 42%، ولا يتم تحصين أكثر من 20% من الأطفال تحصينا كاملا، بينما توجد نسبة مماثلة من الأطفال لم يحصلوا على أي تحصين ضد أمراض الأطفال (بيانات منظمة اليونيسيف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2001). ومن الواضح أن معدلات التحصين في المناطق الحضرية أعلى منها في المناطق الريفية.

29 - تشير التقديرات إلى أن مرض الإيدز كان منتشرا في عام 2001 بين 51% من سكان البلد، وأنه كان يقضي على 000 300 نسمة سنويا وربما وصلت نسبة الإصابة بهذا المرض في المناطق الشرقية من البلد إلى 12%، وفي عام 1999، وصل معدل الإصابة بالمرض بين النساء الحوامل إلى نسبة 8%، ومازالت حالة الإصابة به في تزايد. أما مرض الملاريا فهو السبب في 52.4 من الوفيات المسجلة.

30 - هناك عدد كبير من المرافق الصحية والمدارس الموجودة في المناطق الريفية أصبحت مهجورة الآن، وهناك بعض المراكز الصحية التي تتلقى دعما من جهات دولية مانحة، دون أي مساهمات من الحكومة. أما المؤشرات الخاصة بالتعليم والأمن الغذائي وصحة الأمهات والأطفال، فهي منخفضة بشكل خاص في مقاطعات مانييما وكيفو الجنوبية وخط الاستواء.

31 - **قضايا الجنسين**. لاشك أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمرأة ليست في مصلحتها، لاسيما في المناطق الريفية، فقد تحملت النساء والأطفال بالذات أعباء ثقيلة أثناء الحرب الأهلية، مما رفع من أعداد الأسر التي ترأسها أرامل. وكما هو الحال في بعض البلدان الأخرى التي مرت بتجربة الحرب الأهلية، فإن اغتصاب النساء كان إحدى وسائل الإرهاب والتهديد التي تستخدمها الفصائل المتحاربة ضد المدنيين (كما حدث مؤخرا في غابة إيتوري). وعلى الجانب الإيجابي، زاد وعي المسؤولين عن الزراعة بأهمية العمل مع النساء. وحققت الجهود المبذولة لتقديم مساعدات زراعية في أعقاب الحرب تقدما باتجاه استهداف النساء عند توزيع البذور والأدوات الزراعية. ونظرا للأهمية البالغة للمرأة في إنتاج الأغذية، فإن الكثير من المشروعات الإنمائية أصبحت تعمل الآن مع المجموعات النسائية أساسا.

دال – الاستراتيجية القطرية للحد من وطأة الفقر الريفي

32 - .تقوم الوثيقة المرحلية لاستراتيجية الحد من الفقر – التي أعدت في فبراير/شباط 2002 – على ثلاثة محاور: (أ) إعادة السلام وتعزيزه، (ب) استقرار الاقتصاد العام واستعادة النمو لمصلحة الفقراء، (جـ) الاستفادة من المبادرات المجتمعية الحالية ومن استراتيجيات المحافظة على الحياة في غياب الدولة. أما الأهداف قصيرة الأجل (2002–2005) فهي: إصلاح البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتأهيل رأس المال البشري، وبناء القدرات على الإدارة على جميع المستويات. أما الأهداف طويلة الأجل فهي أن تؤدي هذه الاستراتيجيات إلى مساعدة الاقتصاد على الانتعاش، والتحول إلى النمو المستدام لمصلحة الفقراء.

33 - إن هدف التنمية الريفية الذي حددته الحكومية الكونغولية هو تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر بإحياء القطاع الزراعي. وبالنسبة للأجل المتوسط، حددت الحكومة الأولويات التالية: (أ) إعادة رسملة قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني، (ب) تحسين الإنتاجية الزراعية، (جـ) تعزيز عملية التسويق، (د) تشجيع المنظمات المجتمعية.

34 - الدور الرئيسي للحكومة هو ضمان توفير خدمات زراعية فعالة. فاختفاء خدمات وزارة الزراعة من المناطق الريفية يرجع أساسا إلى عدم كفاية اعتمادات الميزانية في الماضي، وفي الأجل المتوسط، ستظل الموارد المخصصة للخدمات الزراعية محدودة للغاية، نظرا للاحتياجات الهائلة لجميع القطاعات. ومن هنا تبرز الأهمية البالغة للشراكة بين المجتمع المدني والحكومة الكونغولية والقطاع الخاص والجهات المانحة.

ثالثا – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ألف – عمليات الصندوق السابقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

35 – قبل تعليق مساعدات الصندوق إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1993، كانت عمليات الصندوق تشمل تمويل ثلاثة قروض، هي:

- *مشروع الذرة في كاساي الشرقية* (القرض ZR.47, 1980–1990) الذي يركز على إنتاج الذرة بين صغار المزارعين، وقد أعطى المشروع نتائج طيبة في بدايته، ولكنه تعرض بعد ذلك إلى عدم كفاية التمويل من الجهة النظيرة وبعض المشكلات الإدارية. وقد شارك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في تمويل هذا المشروع.

- *مشروع التنمية الزراعية في لولوا بمقاطعة كاساي الغربية*(القرض ZR.160, 1984–1992) وهو مشروع للتنمية الريفية المتكاملة في وادي لولوا. وقد شارك البنك الدولي في تمويله.

- *مشروع تنمية الأراضي الداخلة في شابا* (القرض ZR.200, 1988–1994) الذي يغطي الحزام الأخضر المحيط بمدن لوبومباشي وليكاسى وكولويزى، والذي شارك البنك الدولي في تمويله، وكانت الأهداف هنا هي: (أ) زيادة إنتاجية الأرض وخصوبة التربة باستخدام مدخلات حديثة، (ب) تحسين ظروف المعيشة في القرى، عن طريق تعزيز قدرات المجموعات الريفية وإصلاح الطرق.

36 – وبالإضافة إلى هذه المشروعات الثلاثة، كان هناك مشروع تم وضعه وصياغته في عام 1991، ولكنه لم يبدأ قط، وهو مشروع التنمية المجتمعية في بومبا بالمقاطعة الاستوائية. وكانت عناصره المقررة هي: (أ) الإنتاج الزراعي والتسويق، بما في ذلك أنشطة التنمية المجتمعية، والبحوث والتطوير، وإنتاج البذور، وتوزيع المدخلات والمعدات الصغيرة، وزيادة الطرق المؤدية إلى المزارع وصيانتها، (ب) إصلاح البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، (جـ) إدارة المشروع.

37 – وأثناء فترة توقف عمليات الصندوق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استمر العمل في مشروع دعم مبادرات الاتحادات النسائية في مقاطعة كيفو الشمالية – وهو المشروع الممول من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بمنحة قيمتها 5.6 مليون دولار أمريكي – طوال الفترة من يوليو/تموز 1999 إلى ديسمبر/كانون الأول 2002. وكانت الوكالة الألمانية للتعاون التقني هي الوكالة المنفذة لهذا المشروع. وقد أدى الفراغ المؤسسي على المستوى المحلي وتدهور الأوضاع الأمنية إلى تأخير عمليات التنفيذ لمدة طويلة وإلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وكانت عناصر المشروع هي: (أ) طرق توفير الطاقة، (ب) التنمية المجتمعية، (ج) إعادة التشجير.

38 – في عام 2002، قدم الصندوق أيضا منحة قيمتها 000 200 دولار أمريكي بعد توقف القتال من أجل إحياء أنشطة الزراعة وصيد الأسماك بين المجتمعات المحلية المعرضة للخطر (بمن فيهم النازحون بسبب الحرب) في منطقة مباندا كا بالمقاطعة الاستوائية. ووفرت هذه المنحة المدخلات الزراعية ومعدات الصيد الضرورية للمجتمعات المحلية

التي تعيش على ضفتي نهر الكونغو. وأحدثت المنحة تأثيرا سريعا وملموسا. وحتى شهر فبراير/شباط 2003، كان عدد المستفيدين قد بلغ 400 4 مزارع و 900 2 صياد من صغار الصيادين. وتتولى منظمة الأغذية والزراعة تنظيم هذه العملية، بينما تتولى عدة منظمات غير حكومية تنفيذها.

39 - وأخيرا، فقد عرضت على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2002 منحة مساعدة تقنية متعددة الأقطار لإنتاج الكسافا، يتولى المعهد الدولي للزراعة الاستوائية إدارتها. وجمهورية الكونغو الديمقراطية من بين البلدان المشتركة في هذا المشروع.

باء – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق

الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في جمهورية الكونغو الديمقراطية

40 - أهم الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة 1982–1993، هي:

- إن المشروعات عانت من نقص التمويل النظير، رغم إدراج هذا التمويل في برنامج الحكومة لأولويات الاستثمار. ولذا لابد من التقييم الواقعي للقدرة على التمويل في مرحلة التصميم.
- إن الحكومة لا تستطيع الاستمرار في تحمل المصروفات المتكررة على المشروعات بعد انتهائها، وكان هذا هو السبب في عدم المحافظة على أغلب النتائج التي أمكن إحرازها.
- إن البنية الأساسية للنقل والوصول إلى الأسواق لها أولويتها في ظروف جمهورية الكونغو الديمقراطية.

41 - أوضحت الدروس المستفادة من المشروع الذي يموله الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في مقاطعة كيفو الشمالية أهمية تعزيز قدرات المجموعات النسائية الأهلية. وقد استلزم الأمر حملات لتدريب النساء على الإدارة ومحو الأمية الوظيفية، حتى تصبح أنشطة المشروع الأخرى أكثر فعالية (الترويج للمواقد المحسنة، وتوليد الدخل، وما إلى ذلك). ولكن الفراغ المؤسسي على المستوى المحلي، وحالة البنى الأساسية قد يعطلان تعيين الموظفين والتعاقد مع المقاولين الباطن، ويوقف تنفيذ الأعمال، ويقلل من تأثير المشروع، وفي مثل هذه الظروف، كانت تكلفة المساعدات التقنية – سواء القطرية أو الدولية – مرتفعة. والأكثر من ذلك، أن المشروع ركز على الأهداف بعيدة المدى (تحسين إدارة الموارد الطبيعية). ولابد للتدخلات في أعقاب الأزمات أن تركز على الأنشطة التي تحدث تأثيرا بعد فترات قصيرة والتي تهتم بالإنتاج الزراعي وتوليد الدخول.

الدروس المستفادة من التجارب المتعلقة بالدعم في أعقاب الأزمات

42 - يملك الصندوق خبرة هائلة من التدخلات في أعقاب الأزمات، سواء الأزمات الطبيعية (الجفاف والفيضانات والعواصف والأعاصير) أو تلك التي من صنع الإنسان (الاضطرابات المدنية والنزاعات المسلحة). ومن بين الدروس المستفادة المتعلقة بتدخلات الصندوق مستقبلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

- *استعادة القدرة على الإنتاج لها أولويتها القصوى*: تسببت الحرب الأهلية في انقطاع الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية، الأمر الذي هدد النظم المعيشية للسكان، وعلى الأخص فقراء الريف الأكثر تعرضا للخطر. فقد فقدت المناطق الريفية ما لديها من أصول، وأصبحت طرقها غير آمنة. ولذا فإن على عمليات الصندوق أن تهدف إلى إعادة القدرة على الإنتاج بسرعة في الأجلين القصير والمتوسط. ثم إنه نظرا لأن الجزء الأكبر من موارد الصندوق عبارة عن قروض، ونظرا لأن مشكلات الديون قد ازدادت تعقيدا بفعل الحرب، فمن الأنسب – من زاوية المالية العامة – استعادة الإنتاج المحلي حتى يمكن الحد من مشكلات ميزان المدفوعات، ولذا فإن الأنشطة التي لها الأولوية، ينبغي أن تركز على إصلاح البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي دمرت، وزيادة توفير المدخلات والأدوات الزراعية، وتحسين تسويق المدخلات والمنتجات، ودعم الأنشطة المدرة للدخل.

- *تشجيع المبادرات المحلية*: تؤدي الحروب والكوارث في أغلب الأحيان إلى أن يقر المستفيدون بأنهم إذا أرادوا أن يحتفظوا بحياتهم، فلابد أن يصبحوا أكثر اعتمادا على أنفسهم. ويصدق ذلك بصورة خاصة على حالة انهيار الحكومات. ومن هنا تلجأ المجتمعات المحلية في الغالب إلى مشروعات تعتمد على الجهود الذاتية. ولابد أن يكون خبراء التنمية على وعي بمثل هذه المشروعات، وأن يستفيدوا منها. وفي ظروف ما بعد الحرب، من المهم للغاية أن ندرك أن مبادرات المجتمعات المحلية يمكن أن تكون عاملا حفازا على دعم السلام على المستوى المحلي.

- *ضمان التحول من مساعدات الطوارئ إلى التنمية بتركيبة مناسبة من المنح والقروض*: في الوقت الذي ينشغل فيه المجتمع الدولي بصورة متزايدة بضرورة تيسير التحول من المعونات إلى التنمية في البلدان المنكوبة بالأزمات، هناك في أغلب الأحيان فجوة هائلة في التخطيط والتوقيت والموارد بين لحظة انتهاء المساعدات الإنسانية واللحظة التي ينبغي أن تبدأ فيها أنشطة التنمية. وفي البلدان التي تعاني من الحروب، هناك دائما مشكلة عجز الشعب والساسة عن رؤية فوائد السلام، الأمر الذي يشجعهم على استئناف القتال، إذ أن المشكلات التي أدت إلى مثل هذا القتال لم تحل بعد.

43 – إذا كانت مشروعات وبرامج الصندوق التي تهدف إلى بداية مرحلة جديدة في أعقاب أي أزمة، يمكن أن تمول بقروض، فلابد من وضع برنامج للمنح يكون مصمما تصميما جيدا، مع مراعاة الوقت اللازم لبدء المشروعات، كما أن أي اختيار استراتيجي للمنح، يشجع على زيادة الاتصال مع الشركاء المؤثرين الذين قد يرتبطون فيما بعد بمشروعات القروض. ولحسن الحظ فإن الصندوق لديه عدة برامج للمنح يمكن استخدامها على وجه السرعة في أعقاب أزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية لاسيما اعتمادات التشغيل الخاصة، وبرنامج التعاون الموسع مع المنظمات غير الحكومية، والاعتمادات التكميلية التي تخصصها الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – الطابع الاستراتيجي للصندوق وتوجهاته المقترحة

44 - استراتيجية الصندوق في إقليم غرب ووسط أفريقيا لها أربعة أهداف: (أ) تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم، وتركيز سياسات ومؤسسات التنمية الريفية على الفقراء، (ب) زيادة إنتاجية الزراعة والموارد الطبيعية وتحسين فرص الحصول على التكنولوجيا، (جـ) زيادة دخل سكان الريف عن طريق تحسين فرص الحصول على رؤوس الأموال والدخول إلى الأسواق، (د) الحد من التعرض لأهم التهديدات التي تواجه سبل معيشة المزارعين، وعلى الأخص الحروب ومرض الإيدز. وتمشيا مع الاستراتيجية القطرية، فإن النهج الأساسية الثلاثة التي ستتبع في تصميم البرنامج وتنفيذه، هي: (أ) الاستثمارات الموجهة نحو المرأة، (ب) تعزيز المشاركة، (ج) الاستفادة من المعارف المحلية.

45 - وترتبط المحاور الاستراتيجية لعمليات الصندوق في جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتباطا شديدا بالاستراتيجية الإقليمية. فالهدف العام هنا هو *تحسين الأمن الغذائي لدى المجتمعات المحلية لفقراء الريف بدعم التحول من مساعدات الطوارئ إلى التنمية*. أما الأهداف المحددة فهي:

- *دعم تنمية الإنتاج الزراعي*: بتوفير المدخلات (البذور المحسنة، ومبيدات الآفات، والأدوات الصغيرة وما إلى ذلك) وتشجيع التكنولوجيا المصممة لزيادة الإنتاجية؛
- *تحسين قنوات التسويق*: عن طريق الاستثمار في البنية الأساسية (الطرق المؤدية إلى المزارع، ومرافق الموانئ وما إلى ذلك) وتوفير معلومات السوق، وتحسين نظم تسويق السلع؛
- *تعزيز القدرات التنظيمية*: بين مجموعات صغار المنتجين لمساعدتهم في الحصول على فرص أفضل لدخول الأسواق وتحسين مستويات معيشتهم والعمل معا لتدعيم حل النزاع بالطرق السلمية على المستوى المحلي؛
- *زيادة فرص حصول المجتمعات المحلية الفقيرة على الخدمات الصحية والتغذوية:* بما في ذلك برامج التوعية بالوقاية من مرض الإيدز، بدعم كبير من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

46 - ويمثل تعزيز قدرات النساء وتشجيعهن على العمل، تحديا آخر. ولأن الرجال والنساء يقومون بأعمال مختلفة في المجالات الزراعية، ويحصلون في أغلب الأحيان على فرص متفاوتة من الخدمات، فلابد من أخذ هذه الفروق في الاعتبار في تصميم المشروع، كما ينبغي متابعة ذلك عن كثب أثناء التنفيذ. وسوف تجرى بعض الدراسات التشخيصية لإلقاء المزيد من الضوء على هذه المشكلة.

47 - وسوف يتبع الصندوق نهجا متكاملا يقوم على أساس إقليمي (يجمع بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وبين التنمية المجتمعية). وحتى يمكن إحداث تأثير ملموس وسريع، سوف يتم توزيع عمليات الصندوق مستقبلا على أساس جغرافي طبقا للمعايير الأربعة التالية:

- ضـــرورة أن يكـــون بالمنطقة *إمكانيات زراعية كبيرة*. ويمكن تحديد هذه الإمكانيات عن طريق الدور الذي قامـــت بـــه هـــذه المـــنطقة فـــي توفير الأغذية في الماضي (الكسافا والأرز والذرة والفاصوليا والأسماك) والمحاصيل الدائمة (زيت النخيل والبن والكاكاو والمطاط).

- إمكانـــية دخول المنطقة أو الإقليم إلى الأسواق: إذا كانت أي منطقة لا تملك الحد الأدنى من شروط الدخول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية، فإن أنشطة التنمية الريفية محكوم عليها بالفشل. وبناء على ذلك، فإن وجود الطرق الأولية الصالحة للاستخدام أو الطرق النهرية الصالحة للملاحة سيكون عاملا حاسما في اختيار مواقع عمليات الصندوق في المستقبل.

- *الحد الأدنى من الأمن: لحسن الحظ أصبح الكثير من المناطق المتضررة من الحرب آمنة الآن*، وذلك بفضل وجـــود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم ذلك، فما زالت بعض المناطق غير مستقرة ولا تصلح لقيام مشروعات إنمائية. وينبغي على الصندوق أن يتجه نحو المناطق التي أصبحت آمنة الآن، وتلك التي تقل فيها احتمالات عدم الاستقرار مستقبلا.

- *المـــناطق التـــي لـــم تتلق مساعدات حتى الآن*: سيسعى الصندوق – بالتعاون الوثيق مع الحكومة والجهات المانحة – إلى العمل في المناطق التي لم تتلق مساعدات كبيرة حتى الآن. ومع ذلك، فلابد من وجود قدر من المرونة، فحتى في المناطق "المغطاة جيدا"، فإن العمليات الجارية هي عمليات ذات طبيعة إنسانية في المقام الأول.

48 - نظـــرا لشدة الفقر في مختلف أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن تحديد المناطق المستفيدة على أساس الفقـــر لا يصـــلح للكونغـــو إلا في حدود ضيقة، ومع ذلك، فإن تحديد المستفيدين على مستوى المشروع سيكون مهما للغاية، ولابد من تحليله بدقة أثناء تصميم المشروع ومتابعته عن كثب أثناء التنفيذ عن طريق التقدير الريفي القائم على المشاركة، وعمليات المسح التشخيصي. ومع مراعاة الظروف الكلية لما بعد الحرب، لابد من فهم الكيفية التي تضررت بها المجمعات المختلفة من الحرب في مختلف المناطق وكيفية ردود أفعالها، وأن يتم رسم تدخلات الصندوق بناء على ذلـــك، وكمـــثال، فمـــن الممكن العثور في منطقة المشروع على نازحين من مناطق قريبة أو بعيدة، وعلى أسر محلية استضـــافت بعـــض هـــؤلاء النازحين، وعلى عائدين، وعلى اسر فقدت وسائل معيشتها بسبب النهب، واسر أخرى لم تتضـــرر من الحرب. وكما هو الحال في بعض الظروف الأخرى، لابد من فهم نظم المعيشة لدى الفقراء ومن هم أقل فقـــرا، وبيـــن الرجال والنساء، وأن يتم تصميم التدخلات بحيث تلبي الاحتياجات المختلفة لكل هؤلاء، ونظرا للتعاون الوثـــيق المنتظر بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، فمن المتوقع حدوث تحسن تكبير في قدرة حافظة الصندوق الأول على الاستجابة للاحتياجات الصحية والتغذوية العاجلة، لاسيما بين النساء والأطفال المعرضين للخطر.

باء – الفرص الرئيسية للابتكارات وتدخلات المشروع

49 - مـــراعاة لمعايـــير تحديد المناطق المشار إليها في الفقرة 47 أعلاه، فإن أول مشروعين سينفذان في المقاطعة الاستوائية (منطقتا بومبا ومبانداكا) ومنطقة مبويي مايي (مقاطعة كاساي الشرقية).

50 - تم تحديد منطقة بومبا لعمليات الصندوق في عام 1991. وهو اختيار يتيح أفضل الفرص لتحقيق تأثير ملموس على المدى القصير. فمنطقة بومبا معروفة بزراعة الأرز والذرة، وهي تقع على جانبي نهر الكونغو في المقاطعة الاستوائية، كما كانت دائما الميناء الذي تخرج منه السلع إلى أراضي ما وراء النهر، وقد ظلت منطقة بومبا محرومة من الدخول إلى أسواق كينشاسا لمدة تقرب من خمس سنوات، حتى أن المزارعين فيها تحولوا إلى الزراعة المعيشية، فالبنى الأساسية أصبحت معطلة تماما. كما أنه من المنتظر أن تتصل هذه المنطقة بمنطقة مبانداكا الواقعة وراء النهر، نظرا للحركة الدينامية التي حدثت بين سكانها بفضل منحة مولتها إيطاليا بعد توقف القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

51 - أما مشروع القرض الثاني، فسيكون في شرق كابيندا (مدينة مبوي ماي الواقعة وراء النهر). فمنذ ثمانينات القرن الماضي، تعرضت مدينة مبويي مايي لزيادة هائلة في عدد السكان، وفي الوقت نفسه، لم تكن هناك أية استثمارات عامة في المناطق التي تزود المدينة باحتياجاتها منذ انتهاء مشروع الذرة في مناطق كاساي الشرقية عام 1990.

52 - سينطوي المشروعان على الأنشطة التالية: دعم الإنتاج والتسويق الزراعيين، والتنمية المجتمعية، وإصلاح الطرق المؤدية إلى المزارع والطرق النهرية، وإحياء الخدمات الاجتماعية (في مجالات الصحة والتغذية والتعليم الأساسي ومياه الشرب والبيئة). وبالنسبة لكل مشروع، سيكون هناك سعي للحصول على تمويل مشترك من جانب الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة من أجل دعم العناصر الاجتماعية والمجتمعية، كما ستبذل جهود للحصول على تمويل مشترك للاستثمارات الخاصة بالبنية الأساسية.

53 - لا يوجد أي أثر لقطاع القروض الصغيرة في أغلب أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية أما المصارف التجارية فلا توجد إلا في مدينتين أو ثلاث (كينشاسا، ولوبومباشي، ومبومي مايي). ومع ذلك فإن هناك فرصا للقيام بمبادرات أهلية تجريبية في هذا المجال، باستخدام نظم Tontines التقليدية كنقطة بداية. كما يمكن عمل صناديق صغيرة لرأس المال العامل يستفيد منها المزارعون وصغار الصيادين.

54 - وبالنسبة لتصميم وتنفيذ المشروعين، فإن:

- كل مشروع ستديره وحدة صغيرة لإدارة المشروع.
- مقدمو الخدمات (المنظمات غير الحكومية، والإدارات العامة، وجمعيات المزارعين، والقطاع الخاص) سينفذون الأنشطة بعقود على أساس الأداء، وسيتعين هنا تعزيز قدرات بعض مقدمي الخدمات.
- العناصر الخاصة بالصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة ستعد مع مشروعات القروض، من أجل تعظيم التآزر بين العناصر المختلفة.

- نظـــرا لانتشـــار مرض الإيدز، فمن المهم أن تسعى جميع المشروعات إلى تحسين مستوى المعرفة بهذا المـــرض، والنظر إليه وأساليب مكافحته. فالمجتمعات المحلية بحاجة إلى مساعدة لتوعيتها بالممارسات السليمة، ولدعم الاحتياجات اللازمة لاستراتيجيات المقاومة.

جيم – النطاق وإمكانات إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والمبادرات القطرية والمحلية

55 - شهد المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية نموا سريعا في التسعينات من القرن الماضي، ونتيجة لبرامج الطوارئ التي مولتها عدة جهات مانحة، تم اكتساب قدر كبير من الخبرة يسمح بمعرفة الشركاء الجادين من المنظمات غـــير الحكومية واستبعاد غير الجادين منهم. كما أن تنفيذ برامج الطوارئ هذه أتاح الفرصة لتعزيز قدرات الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية الناشئة.

56 - يوجـــد العديـــد من المنظمات الدولية غير الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أغلبها متخصص في عملـــيات الطوارئ الزراعية والصحية. وكمثال فإن مركز التنمية المتكاملة في Bwamanda ينفذ أنشطة في منطقتي جمينا وبومبا (إكثار بذور، وتسويق زراعي، وصيانة طرق، وأعمال في مجال الصحة والتعليم).

57 - تمـــيل الجهات المانحة إلى استخدام المنظمات الدولية غير الحكومية عند التعاقد على تقديم خدمات. وتتعامل هـــذه المـــنظمات بدورها مع المنظمات المحلية غير الحكومية. ولدى المنظمات الدولية معرفة جيدة بقدرات المنظمات الأخيرة، كما أن لديها إدارة مالية وهياكل تنظيمية جيدة.

دال – الفرص المتاحة لإقامة صلات مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية ومتعددة الأطراف

58 - **إكـــثار البذور.** يمكن التعاون مع منظمات الأغذية والزراعة ومع مشروع الكسافا متعدد الجهات المانحة. فقد أقامت المنظمة خمسة مشروعات بهدف إكثار وتوزيع كاسافا سليمة في جميع مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومـــن الممكن تعزيز إجراءات الطوارئ في إكثار البذور. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس التنفيذي كان قد وافق في ديســـمبر/كـــانون الأول 2002 على تقديم منحة إلى المعهد الدولي للزراعة الاستوائية من أجل مكافحة الأمراض التي تصـــيب محصول الكسافا في وسط أفريقيا. وتدخل جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن البلدان التي ستستفيد من هذه المنحة.

59 - وفـــي إطار مبادرة الأرز الأفريقية، وهي نشاط له أولويته ضمن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، يمكـــن أيضـــا التوسع في أصناف جديدة لأرز المرتفعات بحيث يدخل إلى مناطق زراعية – مناخية ملائمة مثل بومبا وغيرها من مناطق إنتاج الأرز التقليدية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويمكن تنسيق هذه الأعمال تنسيقا جيدا مع اتحاد غرب أفريقيا للأرز.

60 - *دعـــم بـــرامج مـــا بعـــد الحـــرب*: ينبغي للصندوق أن يواصل دعمه لإعادة الأنشطة الزراعية في صفوف المجـــتمعات الريفـــية التي تضررت من الحرب. وينبغي إعداد هذه الأنشطة وتنفيذها داخل الإطار العام لبرامج الأمم

المـتحدة فـي أعقاب حالات الطوارئ. كما ينبغي بشكل خاص تنسيقها مع البرامج الحالية لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

61 - **مشـاركة المجـتمع المحلي.** يحتوي مشروع الطوارئ متعدد القطاعات لإعادة التعمير والإحياء الذي يموله البـنك الدولـي على عنصر لمشاركة المجتمع المحلي يشمل أنشطة في مجال الزراعة (إكثار البذور والكسافا، وتربية الأسماك، وتربية الحيوانات الصغيرة والدواجن)، والتسويق الزراعي (الطرق المؤدية إلى المزارع ومعلومات السوق) والصـحة والتعليم، وفي عام 2003، بدأت الوكالة المنفذة لمشروع الطوارئ متعدد القطاعات لإعادة التعمير والإحياء ، وهـي المكتـب المركزي للتنسيق، أنشطتها في مجال إكثار البذور والكسافا في المقاطعات الجنوبية من البلد، ويجري الآن إعـداد العناصـر الأخـرى. ولاشـك أن الشراكة مع المكتب ضرورية، وهو ما يتطلب تبسيط الإجراءات بين المـنظمات غـير الحكومـية المحلـية في منطقة المشروع (باعتبارها مقدمة خدمات) وبين المكتب (باعتباره ممولا للمشروع).

62 - **إصـلاح الطرق المؤدية إلى المزارع.** مول العديد من الجهات المتبرعة باستخدام أساليب تعتمد على العمالة الكثـيفة في إصلاح الطرق المؤدية إلى المزارع وصيانتها، وتعاقدت الجهات المانحة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع، ومركـز التنمية المتكاملة في Bwamanda، ومديرية الطرق الريفية، والمنظمات غير الحكومية باعتبارهم مقدمي خدمات، ومن المهم الاستفادة من هذه التجربة، ثم إن مشروع الطوارئ متعدد القطاعات لإعادة التعمير والإحياء يحتوي على ميزانية كبيرة لإصلاح الطرق المؤدية إلى المزارع.

63 - **القطـاع الاجتماعي.** في قطاع الصحة، ترى الحكومة أن المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الدولية مثل منظمة اليونيسيف، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وFometro and Memisa، يعتبرون شركاء مهمين في وضع نظـم لا مركزية مستدامة للرعاية الصحية، وقد ساهم العديد من الجهات المانحة باستثمارات كبيرة في قطاع الصحة، وإن كانت الاحتياجات مازالت هائلة. كما أن العمليات التي يمولها الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بحاجة إلى التنسيق مع السياسات القطرية في قطاع الصحة.

هاء – مجالات الحوار بشأن السياسات

64 - ما زال العنصر الزراعي في الوثيقة المرحلية لاستراتيجية الحد من الفقر لم يوضع بالصورة المناسبة، فهو لا يعكس تماما أهمية القطاع الزراعي للاقتصاد الكونغولي، ولا مساهمته المحتملة في الحد من الفقر. ويمكن للصندوق أن يسـاهم في تعزيز هذا الجانب من الوثيقة الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر التي يجري إعدادها الآن. وبالإضافة إلى ذلـك، فإن أهمية الزراعة لا تنعكس في الميزانية العادية أو الاستثمارية لوزارة الزراعة، ويمكن للصندوق أن يشارك فـي الحوار من أجل زيادة مخصصات الميزانية للقطاع الريفي، وأن يدرس السبل الكفيلة بجعل الخدمات العامة أكثر اسـتجابة لاحتياجات سكان الريف، ولكن الغياب شبه التام للخدمات الحكومية خارج كينشاسا يعني أن أي جهد لإجراء حـوار حـول السياسات القطرية ينبغي أن تصاحبه نظرة واقعية، ففيما عدا التغييرات الرئيسية في سياسات الاقتصاد العـام، فـإن الكثير من الإجراءات التي تتخذ على المستوى المركزي لن يكون لها أي تأثير على المناطق الريفية في

المستقبل القريب، من الناحية الواقعية، فالأرجح أن يؤدي حوار السياسات حول الحد من الفقر الريفي إلى نتائج ملموسة، إذا أجري مثل هذا الحوار على المستوى المحلي في إطار مشروعات التنمية الريفية التي ينفذها الصندوق.

65 - مما يدعو للأسف أن لجمهورية الكونغو الديمقراطية تاريخ طويل من الإدارة السيئة على جميع المستويات، ومن مظاهر ذلك على المستويين الإقليمي والمحلي ما يتعلق بالمضايقات الرسمية. فقد ظل التجار والمزارعون يشتكون لسنوات طويلة من فرض ضرائب غير رسمية ومن مضايقات السلطات الحكومية. وإذا لم يكن هناك ما يمكن عمله على المستوى القطري (للأسباب المذكورة في الفقرة السابقة) فإن بإمكان الصندوق أن يعزز مجموعات المزارعين واتحادات التجار في المناطق التي سينفذ فيها عملياته الاستثمارية، بحيث يستطيعون القضاء على هذه المضايقات بصورة فعالة، ومن بين الأشياء الأخرى التي يمكن القيام بها، تنظيم منابر إقليمية في مناطق المشروع بحيث يشارك التجار والمزارعون في الحوار، ويتفاوضون مع السلطات المحلية حول الإجراءات الكفيلة بالحد من هذه المضايقات، ولاشك أن مساعدة المنظمات المحلية غير الحكومية ضرورية في هذا المجال، فنمو المنظمات غير الحكومية خلال العقد الأخير، والزيادة النسبية التي يتمتع بها المواطنون في التعبير عن آرائهم بعد سقوط موبوتو تعطي الفرصة لإجراء مثل هذا الحوار، وهي فرصة لم يكن لها وجود منذ بضع سنوات.

واو - مجالات العمل لتحسين أداء الحافظة

66 - نفذت مشروعات الصندوق السابقة في مناخ اقتصادي وتنظيمي مختلف، وكانت لها نتائج عكسية على الكفاءة والفعالية، وما زال المناخ صعبا حتى الآن، ولكي يتسنى تحسين إدارة المشروعات فمن المستحسن:

- اتخاذ إجراءات لضمان الشفافية والمساءلة عن إدارة المشروع. ويشمل ذلك المراجعات المنتظمة لحسابات المشروع، والمتابعة الإيجابية لتوصيات المراجعين. وبالإضافة إلى ذلك ستوضع نظم لإبرام العقود على أساس الأداء بحيث يمكن تقييم مقدمي الخدمات بانتظام على الخدمات التي أدوها، وإنهاء التعاقد معهم إذا ما اتضح أن أداءهم غير مقبول.
- إظهار مرونة في أعمال التخطيط.
- الاستثمار في العمليات البسيطة التي يسهل إدارتها والإشراف عليها.
- العمل بصورة مباشرة مع المنظمات الأهلية غير الحكومية، مع الإقرار بضرورة التحليل الكافي للمراجع التي تعطيها المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدماتها (فالسمعة الطيبة أثمن بكثير من أفضل العروض في ظل الظروف الحالية).
- استخدام منظمات دولية أو منظمات دولية غير حكومية مثل منظمة الأغذية والزراعة التي لها وجود في المقاطعات كوسيط بين المشروع والمنظمات المحلية غير الحكومية، ولبناء قدرات هذه الأخيرة.

67 - سيواصل الصندوق عمله في ظل الإطار متعدد الجوانب لإدارة خدمات الدين والمتأخرات، وهو الإطار الذي انتهى إلى الاتفاقية الخاصة بالمتأخرات في ديسمبر/كانون الأول 2002. ويشمل ذلك المشاركة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي ينتظر أن يصدر بشأنها قرار هذا العام.

زاي – الإطار المؤقت للإقراض وبرنامج العمل المستمر

68 - طوال العامين الماضيين، كان الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطور تطورا إيجابيا بفضل عملية السلام الحالية، وهو ما سمح بتنفيذ برامج لتحقيق استقرار الاقتصاد العام والتصحيح الهيكلي، ومشروع الطوارئ متعدد القطاعات لإعادة التعمير والإحياء الذي يموله البنك الدولي. وينبغي النظر إلى عودة الجهات المانحة والانتقال التدريجي من حالة الطوارئ إلى التنمية المستدامة، من خلال هذا الإطار، ولهذه الأسباب، وفي ضوء انتشار الفقر وحدته في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقترح برنامج لتقديم قروض إلى ثلاثة أو أربعة مشروعات بقيمة إجمالية تتراوح بين 40 و50 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الأربع أو الخمس القادمة. على أن يبدأ تنفيذ مشروع واحد في كل عام تقريبا، وستكون القروض مصحوبة بمنح من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، مع السعي للحصول على تمويل مشترك من جهات أخرى، لاسيما بالنسبة للاستثمار في البيئة الأساسية للنقل.

69 - وينبغي أيضا وضع برنامج للمنح، نظرا للتأخير المعهود في تقديم القروض. ويمكن تقديم الدعم في البداية في شكل مدخلات زراعية ضرورية ومعدات لصيد الأسماك تسلم للأفراد الذين فقدوا كل شيء بسبب الحرب والذين لا يملكون الحد الأدنى من الموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة، ويمكن أن يصبح ذلك قاعدة يستند إليها لإعادة الحياة إلى أنشطة التنمية.

70 - سيستكشف الصندوق – بدعم من أموال الأمانة الثنائية أو من موارد الصندوق نفسه – إمكانية تعيين خبير في أوضاع ما بعد القتال يكون مركزه كينشاسا وسيكون هذا الخبير مسؤولا عن جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن الكونغو برازافيل أيضا، حيث سيقوم بإعداد المنح لمرحلة ما بعد الحرب ومتابعة هذه المنح، والمساعدة في استئناف العمليات (المنح والقروض) في البلدين، كما يمكنه المشاركة في المبادرات المتعلقة بالسياسات مثل وضع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

Land area (1 000 km²), 2001 a/	2 267	**Gross national income per capita (USD), 2001 a/**	n/a
Total population (million), 2001 a/	52.36	**Gross national product per capita rise (annual %), 2000 c/**	0.7 c/
Population density (people per km²), 2001 a/	23	**Inflation, consumer prices (annual %), 2001 a/**	176 c/
Local currency	Franc Congolais (CDF)	**Exchange rate: USD 1 =**	CDF 420

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate), 1980-2000 b/	3.2	GDP (USD million), 2001 a/	5 584 c/
		Average annual rate of growth of GDP b/	
Crude birth rate (per 1 000 people), 2000 a/	46	-1980-90	1.3
Crude death rate (per 1 000 people), 2000 a/	17	-1990-2000	-15.2
Infant mortality rate (per 1 000 live births), 2000 a/	85		
Life expectancy at birth (years), 2000 a/	46	Sectoral distribution of GDP, 2001 a/	
		% agriculture	58 c/
Number of rural poor (million) (approximate) a/	n/a	% industry	17 c/
Poor as % of total rural population b/	n/a	% manufacturing	n/a
Total labour force (million), 2001 a/	21.64	% services	25 c/
Female labour force as % of total, 2001 a/	43		
		Consumption, 2001 a/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	8 c/
School enrolment, primary (% gross), 2001 a/	47 c/		
Adult illiteracy rate (% age 15 and above), 2001 a/	37	Household final consumption expenditure (as % of GDP)	83 c/
		Gross domestic savings (as % of GDP)	9 c/
Nutrition			
Daily calorie supply per capita, 1997 d/	1 755	**Balance of Payments (USD million)**	
Malnutrition prevalence, height-for-age (% of children under 5), 2001 a/	45	Merchandise exports, 2001 a/	420
		Merchandise imports, 2001 a/	310
Malnutrition prevalence, weight-for-age (% of children under 5), 2001 a/	34	Balance of merchandise trade	110
		Current account balance (USD million)	
Health		-before official transfers, 2001 a/	33 c/
Health expenditure, total (as % of GDP), 2001 a/	n/a	-after official transfers, 2001 a/	-583 c/
Physicians (per 1 000 people), 1999 a/	0 c/	Foreign direct investment, net, 2001 a/	0 c/
Population using improved water sources (%), 2000 e/	20		
Population with access to essential drugs (%), 1999 e/	45	**Government Finance**	
Population using adequate sanitation facilities (%), 2000 e/	n.a.	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP), 2001 a/	-3 c/
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP), 2001 a/	12 c/
Food imports (% of merchandise imports), 2000 a/	n/a	Total external debt (USD million), 2000 a/	11 645
Fertilizer consumption (100 grams per ha of arable land), 1999 a/	1	Present value of debt (as % of GNI), 2000 a/	n/a
		Total debt service (% of exports of goods and services), 2000 a/	1
Food production index (1989-91=100), 2000 a/	90		
Cereal yield (kg per ha), 2001 a/	778		
		Lending interest rate (%), 2001 a/	165 c/
Land Use		Deposit interest rate (%), 2001 a/	60 c/
Arable land as % of land area, 1999 a/	3		
Forest area as % of total land area, 2000 a/	60		
Irrigated land as % of cropland, 1999 a/	0		

a. /World Bank, *World Development Indicators database* (assessed 20/02/2003).
b. /World Bank, *World Development Indicators*, 2002.
c. /Data are for years or periods other than those specified.
d. /UNDP, *Human Development Report*, 2000.
e. /UNDP, *Human Development Report*, 2002.

LOGICAL FRAMEWORK

	Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators	Sources of Verification	Assumptions
GOAL	To improve food security among poor rural communities by supporting the transition from emergency assistance to development.	Percentage increase in rural per capita income. Percentage reduction in number of rural households below the poverty line. Improved health and nutrition status of vulnerable groups.	Impact assessment household surveys and specific poverty studies. Evaluation reports. National and regional statistics.	Conflict does not resume and peace is sustainable. Commitment by all stakeholders to participate in peace-building efforts.
PURPOSE	To support growth of agricultural production. To improve marketing channels. To strengthen organizational capacities among small producer groups. To increase access of impoverished communities to health and nutrition services.	Food production has increased. Farmers affected by warfare are recapitalized and have more access to basic inputs (seeds and tools). Marketed surpluses increased of key staple crops, with farmers receiving better prices than before. Sustainable road maintenance systems in place. Farmers are better organized for marketing their crops. Effective access to basic health services increased. Awareness of improved health and nutrition practices greater and HIV/AIDs prevention awareness raised.	Programme supervision reports. Evaluation reports. Project-level impact studies.	Project-level interventions effectively targeted at the rural poor. Macroeconomic policies remain conducive to agricultural and rural development. The Democratic Republic of the Congo remains current on debt payments (and does not fall back into arrears). Primary transport arteries (national highways and major rivers and their tributaries) remain open to commercial traffic.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats
Ministry of Agriculture, Fisheries and Livestock	• Existence of human resources with good basic training. • Coverage of country by rural development support services. • Existence of a rural development strategy document.	• High concentration of experts at central level. Lack of qualified staff in the provinces. • Low wages and irregular payment. • Lack of a staff retraining programme. • Deterioration in working conditions. • Poor coordination of agricultural promotion and research. • Insufficiency or absence of an operating and investment budget.	Opportunities • Progressive return of bilateral and multilateral cooperation. • National capacity-building projects. Threats • Delays in implementing the peace accords. • Unreliable ordinary budget.
National Institute for Agronomic Studies and Research	• Research stations in all the agro-ecological areas. • Healthy plant material available. Close collaboration with the multidonor cassava project.	• Low wages, lack of operating funds, state of facilities. • Quantity of plant material.	Opportunities • Potential of the centres in the context of seed and plant multiplication. Threats • Lack of state financing.
National Rural Water Service	• Human resources with good basic training. • Decentralized facilities. • Participatory development policy. • Training of water committees and local mechanics.	• Obsolete equipment, lack of operating funds, low wages. • Retraining personnel necessary.	Opportunities • IFAD financing to strengthen capacity and preparatory studies for work. • Experience of working with World Vision and the African Development Bank. Threats • Departure of qualified personnel.

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

IFAD'S STRATEGIC FRAMEWORK	REGIONAL STRATEGY	THE DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO COSOP
IFAD believes that increasing access to assets (human, social, natural, technological and financial assets) is crucial for broadbased growth and poverty reduction. Thus, it fosters social development, gender equity, income-generation, improved nutritional status, environmental sustainability and good governance within the following three strategic objectives: ⇒ *strengthening the capacity of the rural poor and their organizations,* ⇒ *increasing access to financial services and markets,* ⇒ *providing equitable access to productive natural resources and technology.*	*In close correspondence with the IFAD Strategic Framework, the Regional Strategy is comprised of four strategic objectives (SOs):* ⇒ *SO#1: Strengthen the capacity of the rural poor and their organizations and improve the pro-poor focus of rural development policies and institutions.* ⇒ *SO#2: Raise agricultural and natural resource productivity and rural incomes.* ⇒ *SO#3: Increase rural incomes through improved access to financial capital and markets.* ⇒ *SO#4: Reduce the vulnerability of rural livelihoods to major threats.* *The Regional Strategy has three cross-cutting themes:* ⇒ *investing in women,* ⇒ *enhanced participation,* ⇒ *building on indigenous knowledge.*	**Strategic Objectives** **SO#1:** IFAD will facilitate the strengthening of organizational capacities among small producer groups to help them achieve greater market access, improve their living conditions and work together to consolidate the peaceful resolution of conflict at the local level. **SO#2:** IFAD will support the growth of agricultural production by providing inputs (improved seeds, pesticides, small tools and so on) and promoting technologies designed to increase productivity. **SO#3:** IFAD will seek to improve marketing channels through infrastructure investment (farm access roads, port facilities and so on), more market information and improvements in commodity market organization. For infrastructure investments, IFAD will seek cofinancing from other donors. **SO#4:** With BSF support, the access of impoverished communities to health and nutrition services will be increased. This will include awareness programmes on HIV/AIDS. **Cross-Cutting Themes** ⇒ **Women**: Through participatory rural appraisals and diagnostic surveys, IFAD will endeavour to understand the livelihood systems of men and women and design interventions that respond to the varying needs. With BSF assistance, IFAD's ability to respond to urgent health and nutrition needs, especially among vulnerable women and children, will be enhanced. ⇒ **Participation:** Community participation will be essential to all project activities and will take various forms (community-based seed multiplication, development of sustainable local road maintenance systems, policy dialogue with local authorities on informal taxation, health and nutrition interventions and so on). Participatory rural appraisal exercises will occur at project design and during the planning of project activities during implementation. Participatory monitoring and evaluation systems will be put in place for regular monitoring and generating feedback on the effectiveness and relevance of project interventions. ⇒ **Indigenous knowledge**: IFAD will *encourage local initiatives such as community-initiated efforts at* self-reliance. In war-torn countries where public services have collapsed, communities often launch self-help projects. IFAD will become aware of these initiatives and build on them. In a post conflict context, it is also critically important to understand that community initiatives have the potential to serve as catalysts for the consolidation of peace at the local level.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT - ONGOING AND PLANNED

Donor	Nature of project/programme	Field of action	Status	Potential synergy with IFAD
International Monetary Fund	Interim enhanced economic recovery programme.	Macroeconomics and finance.	In progress.	Institutional level (arrears).
World Bank	EMRRP, community development component: multiplication of cuttings and seeds, small livestock, poultry, fish farming, fishing, rice-growing. Farm access roads.	An initial phase in the south of the country and progressive extension to national coverage.	In progress (2002-06).	Collaboration in the rehabilitation of roads. Other: price information systems, small livestock and fish-farming, seeds, cuttings.
African Development Bank				
UNDP	Institutional and human capacity building in the Democratic Republic of the Congo.	National (mainly urban centres).	From 2001.	Minimal.
FAO/emergency	Emergency assistance to farmers (supply of seeds, agricultural, fishing and livestock inputs), support for nutrition centres, rehabilitation of access roads, multiplication of seeds and plants, technical assistance.	National.	In progress.	Consolidate the achievements of emergency activities. Organize IFAD grants. Coordinate cuttings and seed activities.
FAO/development	Urban and peri-urban horticulture.	Towns of Kinshasa and Lubumbashi. Mbuyi Mayi (second phase).	First phase (1999-2003). Second phase extension to 2004.	Coordinate operations around the town of Mbuyi Mayi.
	Environmental management, fisheries development, rural radio, restructuring of MAPE.	National.	In progress.	Rural radio (information system). Coordination in the area of environment.
	Agricultural recovery programme.	Kinshasa, Katanga, Eastern and Western Kasaï.	In progress (2000-03).	Lessons from the evaluation report. Consolidate activities (seed, credit, small livestock).
	Special Food Security Programme.	Kinshasa, Bas-Congo, Katanga.	Signed in February 2003.	Limited. Different areas of operation.
Belgian Government	Emergency agricultural programme: food security through support for survival strategies, supply of seed and related inputs. Strengthening of vegetable production, multiplication of cassava cuttings. Farm access roads. Health sector.	Kinshasa, Katanga, Bandundu, Equateur, Eastern and Western Kasaï, eastern Democratic Republic of the Congo	Actions in progress.	Complementary to IFAD initiatives.

Donor	Nature of project/programme	Field of action	Status	Potential synergy with IFAD
Multidonor: implemented by IITA, FAO, South-East Consortium for International Development	Multiplication of cassava cuttings.	National level.	Actions in progress (2001-06).	Potential synergy with IFAD projects.
IFAD/BSF	Community-building, reforestation.	North Kivu.	Closed (1998-2002).	Use the lessons learned.
UNICEF	Provision of teaching materials, functional literacy, nutritional education, support for health centres and protection of women.	Bas-Congo, Eastern and Western Kasaï, Katanga, North Kivu, South Kivu.	Actions in progress.	Coordination necessary in the province of Eastern Kasaï.
World Food Programme	Emergency food aid, distribution of seed protection rations, food for work (agriculture and access road maintenance).	Combat areas and areas with high concentration of internally displaced persons.	Actions in progress.	Coordination necessary in the hinterland of Mbuyi Mayi. Consolidate activities.
European Union	Food security, relaunch of agricultural and fishing activities, support for agricultural research and introduction of an information system, road maintenance, seed multiplication, social sector.	Frontline areas. North Equateur (CDI-Bwamanda), Kwilu (Bandundu).	Actions in progress.	Coordination necessary in Equateur and Eastern Kasaï (seed, roads, social sector).
France	Emergency programme (relaunch of cassava and sweet potato production).	Bandundu, Bas-Congo, Katanga, Kinshasa.	In progress (1999-2002).	Little synergy.
German Agency for Technical Cooperation	Support for the NGO platform (Federation of Civil NGOs for Economic Matters of the Democratic Republic of the Congo). Support for the microfinance institutions platform (Group of Institutions in the Decentralized Financing System of the Democratic Republic of the Congo).	National level.	In progress.	Coordination in the field of microfinance.
USAID	Food security (supply of essential agricultural inputs, multiplication of healthy cassava cuttings), emergency support for coordination of farmers. Microcredit in the perennial crops sector. Multidonor project.	Provinces of Bandundu, Kinshasa, Katanga, North Kivu and Eastern Province.	First phase (1998-2002). Second phase: in preparation.	Different areas of operation.

KEY FILE TABLES

Table 1: Rural Poverty and the Agricultural Sector

Priority area	Principal problems	Necessary actions
Rural roads	Farm access roads and main roads have been seriously degraded and damaged by the war. Lack of sustainable road maintenance schemes.	Major investment in road repairs as a priority in areas of agricultural potential. Trial or organize high labour-intensive public works and restore system of local maintenance crews (*cantonnage*).
River routes	Closure of the Congo River between the south and the north of the country. Dilapidated port installations. Lack of dredging for several years.	Political negotiations and restoration of national unity. Rehabilitation of port installations. Financing of dredging.
Social services and infrastructure	Social infrastructure seriously damaged in rural areas because of lack of financing for a decade. Decline in school attendance levels, deterioration of mother and child health indicators.	Restore health and education infrastructure. Strengthen rural communities to improve access to social services. Provide equipment and staff for schools and health centres in rural areas.
Agricultural production	Considerable decapitalization of farmers (loss of tools, seeds, livestock). Virtually no access to agricultural inputs. Isolation of production areas and lack of marketing opportunities.	Organize multiplication of seeds and cuttings through farmer groups. Projects in poultry breeding, small ruminants, fish-farming.
Agricultural marketing	Disappearance of formal buyers of agricultural products and formal distributors of inputs. Farmers lack organization and information and are in a weak bargaining position with traders.	Support development of micro-enterprises. Training and organization of farmers, organize market information systems.
Rural finance	Lack of microfinance systems in rural areas in the north and north-east of the country; limited number of COOPECs and MFIs in the south-west. Working capital funds provided through emergency interventions, but not sustainable. Insufficient management capacity.	Support the development of decentralized financial services. Staff training.
Government agencies in the agricultural sector	MAPE's lack of capacity to provide essential services. Government research, seed multiplication and dissemination inoperative.	Adequate MAPE financing within the framework of the Debt Initiative for Heavily Indebted Poor Countries. Work with other donors to create and train service providers with emphasis on a decentralized approach.
Small-scale fishing	Lack of appropriate facilities. Inefficient processing methods. Lack of appropriate financial services. Shortage of promotion services. Limited access to inputs in the market.	Organization of training in processing methods. Help with the reconstitution of material and equipment through an appropriate and relevant credit system.

Table 2: Diagnostic of Target Groups and Priority Needs

Classification	Diagnostic of problems	Priority needs
Farmers in mountain areas Bukavu/South-Kivu Butembo-Luotu Butembo-Beni/North-Kivu	Displaced persons are estimated at 2 million; some are constantly being displaced. Degradation of roads. Population density and shortage of land. Soil fertility. Total decapitalization of farmers. Principal crops: *leguminous crops, fruits and vegetables.*	Pacification of the country. Rehabilitation of basic social and economic infrastructure. Restoration of minimum production capacity of households. In the very short term, emergency operations should be considered. Horticultural products.
Traditional farmers in highland areas Ituri Lubumbashi-Kolwezi axis	Ituri War-displaced persons. Total destruction of production capacity. Return to subsistence farming. Cattle herds destroyed. Lubumbashi-Kolwezi axis Degradation of roads and public infrastructure. Lack of seeds and quality inputs. Low agricultural prices. Lack of outlets. Principal crops: *maize, beans, soya, vegetables.*	Ituri: Pacification of the country. In the short term, food distribution to communities affected by the crisis. Distribution of seeds, farm tools and fishing inputs. Projects in the livestock breeding sector (breed-stock, appropriate credit, inputs). Lubumbashi-Kolwezi axis Rehabilitation of social and transport infrastructure. Distribution of seeds, farm tools and fishing inputs. Projects in the animal sector (fish-farming, village poultry farming, small ruminants). Microcredit systems.
Traditional farmers in the upland savannahs Bas-Congo Bandundu Eastern Kasaï Western Kasaï North Katanga	Total destruction of production capacity. Return to subsistence farming. Destruction of roads and public infrastructure. Low productivity of agricultural and livestock activities. Low agricultural and livestock prices. Weak bargaining power of farmers. Principal crops: *Cassava, maize, rice, beans, groundnuts, niebe, soya, vegetables.* Small livestock: *sheep, goats, poultry*.	Rehabilitation of roads and public infrastructure. Organize seed and plant multiplication. Strengthen production capacity (tools, microcredit systems, advocacy). Strengthening of farmer organizations. Projects in the animal sector (fish-farming, village poultry farming, small ruminants).
Farmers in forest areas Equateur Eastern Province Bas-Fleuve.	Equateur, Eastern Province War-displaced persons. Total destruction of production capacity. Destruction of roads and public infrastructure. Return to subsistence farming.	Equateur, Eastern Province Pacification of the country. Rehabilitation of roads and public infrastructure. Organize seed and plant multiplication.

Classification	Diagnostic of problems	Priority needs
	Total lack of markets for perennial crops. *Bas-Fleuve* Dilapidated transport infrastructure and public services. Low prices for food and perennial crops. Low productivity of plant and animal production. Principal crops: *Cassava, rice, sweet potatoes, groundnuts, bananas, plantains.* Small livestock: *sheep, poultry, small-scale fishing*.	Organization of agricultural markets (creation of markets, information systems). *Bas-Fleuve* Rehabilitation of roads and public infrastructure. Organize seed and plant multiplication. Strengthen production capacity (tools, microcredit systems, popularization). Organization of marketing. Strengthening of farmer organizations. Projects in the animal sector (fish-farming, village poultry farming, small ruminants).
Traditional fishermen (interior of the country)	Lack of sufficient marketing opportunities. Low level of organization and training. Access to inputs (lack of distribution facilities). Poor quality of processed products. High processing wastage. Lack of a market for fresh fish (because of handling problems).	Pacification of the country. In the short term, continue distribution of fishing gear (with contributions from fishermen). In the medium term, training, organization of fishermen. Improved processing.
Horticulture in urban and peri-urban areas	Low productivity. Poor organization. Low prices and high losses. Principal crops: *vegetables, rice, small livestock.*	More support at present for approaches developed by the project to support urban and peri-urban horticulture (inputs, training, microcredit systems, marketing).

Table 3: Institutional Matrix (SWOT Analysis)

Directorate of Rural Roads	• Existence of provincial branches. • Establishment and training of local road maintenance committees. • Partnership with international NGOs. • Experienced and trained engineer-trainers to train those involved (local development organizations, the team leaders and foremen on road works involving highly labour-intensive methods). • Involvement in farm access road rehabilitation programmes financed by donors (Belgium, European Union, UN Office for Project Services).	• Insufficient operating credits. • Low wages paid by the state. • Inadequacy of farm access road maintenance programmes.	Opportunities • The Directorate of Rural Roads is involved in EMRRP (World Bank). • Contacted by the German Agency for Technical Cooperation to develop a training project for its personnel. Threats • Risk of staff leaving due to low wages.
Microfinance institutions	• Emergence of a large number of MFI. • The Congo Central Bank has taken steps to regulate the sector.	• Absent from rural areas. • Poor service by the sector in the past. COOPECs often lost the public's trust. • Creation of MFI is often supply driven.	Opportunities • Existence of working capital funds and MFIs. *Threats* • Stability of the franc Congolais. • Excessive regulation of MFIs by the Congo Central Bank.
Local NGOs	• Local NGOs are often contracted by donors and international NGOs to execute agricultural development projects. • Presence of a large number of local NGOs.	• Highly varying capacities. Very limited resources. High cost. • Sector lacking in transparency. Many opportunist organizations. • Need additional training.	Opportunities • The international NGOs know the local NGOs and can be used as intermediaries. *Threats* • Opportunism in the sector.
International NGOs	• Many NGOs in several sectors, especially in the provinces of Bas-Congo, Bandundu, Eastern and Western Kasai. • Stable and experienced organizations.	• Limited number in some provinces in the north and east of the country. • Few NGOs in the agricultural sector.	Opportunities • Can serve as intermediaries between the IFAD project and local NGOs.

Rural communities	• In the south and west of the country (Bas-Congo, Bandundu, the Kasaïs, South Katanga, many communities are organized into self-help groups.	• Communities have very little means and poor management capacity. • Communities are not well organized. • Communities have been destroyed in the rebel area in the east of the country.	Opportunities • Survival systems which arose during the crises. *Threats* • Communities are used to receiving gifts under the emergency arrangements. A new attitude is necessary.